فاراد المدعى عليه ان يستحلفه على ما ادعى فهو من
حقه فقال له ان شئت احلفه لك وان شئت حلف عليه
الحق واترك المدعي يمينا لا حق له قبلك عليه وفي
كتاب ابن حبيب قال عبد الملك وسالت مطرفا عن عبد الله
عن الرجل يدعي على الرجل انه باع منه بيعا وان قد اخذ له ما وعليه
فيقر له المدعى عليه بمعرفة ما يدعي ويعترف له بالحق فيه
ويقول انما احلف انه لا حق له قبلي ويقول الطالب بل احلف
انا ما يعلم سلعته كذا وقال بل احلف على ما ادعاه الطالب
وكذلك سمعت مالكا يقول في هذا ان يحلف ان شاء
فقلت ما التوريط في هذا في يمينه والتخريج كما
ذكرت ان يحلف يمينه فيبرأ ان شاء ويقول قد قضيته الثمن
وانا احلف انه لا حق له قبلي فليس ذلك له لانه اذا افى
بانه ابتاع منه وقضاه كان الحق قد لزمه وصار اليمين على
الطالب انه ما اقتطع شيئا من حقه فهو حقه وما كان له ان يرفع
فيه بشبهة هذا بهذا المعنى نزل عند ابن حبيب وسالت
عن ذلك ابن الماجشون فقال اذا احلف بالله ما له على
من كل ما ادعاه قليل ولا كثير فبر بيمينه ولا ينظر الى قول المدعي
قال ابن حبيب وهذا احب الي اذا كان المدعى عليه ممن لا
يتهم وكان المدعي من اهل الكذب والطلب بالشبهة اه

في ايقاع الشهادات والكشف عن الشهود

وفي الدونة قال سحنون قلت لابن القاسم ارايتا ان اقمت

بينة على رجل غائب

بينة على رجل غائب بحق له ايام في السلطان ايادة بينة
فقال لا واكره ان يعجل عليه بل ان كانت له حجة وراجع عليه
وفي كتاب ابن حبيب سالت ابن الماجشون هل يجوز للقاضي
ان يسمع من بينة الخصم بوقف بغير محضر خصمه فقال لا ذلك
اليل عندنا ان يسمع منه ويوقع شهادة الشهود حتى
اذا حضر الخصم فان كان حاضر الخصم فاعلمه الشهود
واسماء الشهود فان كان غائبا اشهد بذلك عدلين ويكتب اسماء
الشهود فان كان يعرفه بشهادة مرجع او لعله ان خرج ممكنه
من ذلك والا الزم القاضي ان يحضر الغائب فان لم يحضر
او اسرع الدور واجتماعهما امر من يدخل فيلقى الشهادة
ويكتب منها وفي الدونة قال سحنون قال ابن القاسم كان
مالك يقول لا يرفع القاضي بشهادة الشهود حتى يسال عنهم
في السر ومن الناس من لا يسال عنه ولا يطلب فيه التزكية
لعل الله يستر القاضي فاما اذا ارتاب الشهود في السر
او في العلانية اكتفى بذلك القاضي وفي كتاب ابن حبيب
قال سمعت ربيعا ومطرفا وابن الماجشون يقولون ينبغي للحكم ان لا
يستكثر من الحرص على الشاهد ولا يكتفي في ذلك بالتفرس
لا ان يكون ناصبا في ذلك للعدالة والمعرفة بالتعديل على الناس
لعله ولا يكتفي في ذلك بالتفرس وان يكون التعديل عنده سرا
وعلانية وفرق بين تعديل السر وتعديل العلانية ولا
ينبغي ان يكتفي بتعديل العلانية دون تعديل السر وقال
اصبغ مثل قوله قال ابن حبيب وسالت عن تعديل السر والعلن

Copyright © King Saud University